

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعة
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو-2 يوليو 2005

الأصل: فرنسي

EX.CL/191 (VII)

تقرير رئيس المفوضية عن أوضاع النزاع في أفريقيا

مشروع تقرير رئيس المفوضية عن أوضاع النزاعات في أفريقيا

أولاً: **تمهيد:**

- 1- يستعرض هذا التقرير تطور مختلف أوضاع النزاع في القارة وكذا الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي للمساهمة في تسويتها. وبصورة عامة، فمنذ قمة أبوجا في شهر يناير الماضي تم تسجيل تقدم ملحوظ في حل النزاعات التي تواجهها قارتنا لا سيما فيما يخص بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مواصلة المسار الانتقالي في هذين البلدين وذلك رغم التأخرات المسجلة والصعوبات القائمة. وفي كوت ديفوار حيث تم استئناف مسار تنفيذ اتفاقيتي ليناس ماركوسيس وأكرا 3 بفضل جهود الرئيس تابو إمبيكي، وفي ليبيريا حيث أنه من المقرر أن تجري الانتخابات التي ستطبع نهاية المرحلة الانتقالية، كما هو مقرر، في شهر أكتوبر من هذه السنة. ومع ذلك، فإن هذه التطورات تظل هشة مما يستدعي بذل جهود متواصلة من أجل ضمان الاستمرار في هذا الاتجاه.
- 2- في نفس الوقت تتجلى ضرورة بذل جهود أكبر من أجل فك المأزق الدائم في مسار السلام بين إثيوبيا وإرتريا، وإعادة بعث ديناميكية السلام في الصومال قصد تفادي تلاشي نتائج مؤتمر المصالحة المنظم تحت رعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية لإقادة، وإنجاح مسار المفاوضات في منطقة دارفور السودانية، وتحسين الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب. وينتظر من الاتحاد الإفريقي بخصوص كل هذه الأوضاع أن يقوم بدور مهم للغاية.
- 3- ولقد تميزت المرحلة قيد البحث بتأزم الوضع بتوجو بعد وفاة الجنرال نياسمي إياديما في 5 فبراير 2005. وقد أبرزت هذه الأزمة التوجولية ضرورة مراجعة إعلان لومي بغية تعزيز أحكامه وضرورة قيام الاتحاد الإفريقي بإعداد استراتيجية مناسبة لمواجهة التوترات ما قبل وما بعد الانتخابات، التي تشهدها الكثير من بلداننا قصد تفادي تحولها إلى نزاعات مفتوحة.

ثانياً: **حالة أوضاع النزاع:**

أولاً: **جزر القمر:**

- 4- واصلت المفوضية خلال المرحلة قيد البحث متابعة الوضع في جزر القمر لا سيما تطور مسار المصالحة في الأرخبيل. وفي هذا الصدد يجدر التذكير بالتطورات الملموسة المسجلة في تنفيذ اتفاق 20 ديسمبر 2003 حول الترتيبات الانتقالية بجزر القمر لا سيما بتأسيس وبدء عمل مؤسسات سياسية وإدارية واقتصادية جديدة، سواء على مستوى الاتحاد أو على مستوى

الجزر، بما في ذلك إنشاء الجمعيات الوطنية والحكومات الخاصة بالجزر والاتحاد وكذا المحكمة الدستورية.

-5-

رغم التطورات المسجلة لازال المسار يواجه عددا من المشاكل خلال الفترة قيد البحث. وتتعلق هذه الصعوبات خاصة بنقص الحوار والتعاون بين الحكومات التابعة للاتحاد والجزر وكذا بين الحكومة التنفيذية والجمعية الوطنية للاتحاد، توزيع الكفاءات بين الاتحاد والجزر والتأخر في اعتماد وإصدار وتنفيذ القوانين الأساسية اللازمة لاستكمال المسار وكذا نقص الموارد البشرية والمادية. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مسائل تطرح على الصعيد العسكري والأمني تتمثل في تشكيل جيش واحد، والصفة القانونية لقوات الأمن الداخلي للجزر المستقلة وهيكلها، ونشر جيش الاتحاد على كافة التراب الوطني. ومن ناحية أخرى فإن الوضع يعد قلقا في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

-6-

لمساعدة الأطراف القمرية على تذليل هذه الصعوبات كنت قد أوفدت إلى الأرخبيل من 18 - 22 يناير 2005 بعثة لتقييم المسار. ثم قام مبعوثي الخاص إلى جزر القمر، فرانسيسكو ماديرا، بزيارة إلى عين المكان من 21 إلى 28 مارس 2005. وقد كانت هذه البعثة متبوعة بزيارة وفد وزاري لبلدان المنطقة والترويكما التابعة للاتحاد الأفريقي حول جزر القمر من 6 - 7 مايو 2005. وبهذه المناسبة عقد المجلس الوزاري اجتماعا لتقييم التطورات المسجلة في مسار المصالحة.

-7-

سجلت اللجنة بارتياح التطورات المحررة في تنفيذ اتفاقيات فومبوني ودار السلام وحثت سلطات الاتحاد والجزر على التحلي بإرادة سياسية أكبر وحزم من أجل تعزيز مسار المصالحة الوطنية طبقا لروح ومضمون الاتفاق الإطارى الموقع في فومبوني حول المصالحة في جزر القمر، واتفاق 20 ديسمبر 2003 حول الإجراءات الانتقالية في جزر القمر. وفي الوقت ذاته أكدت اللجنة بالنسبة لكل مؤسسات الجزر، ضرورة احترام وتسهيل ممارسة كل منها لجميع سلطاتها طبقا لدستور وقوانين البلاد. كما شجعت اللجنة رؤساء مؤسسات الاتحاد والجزر على مواصلة جهودهم الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل المطروحة لا سميا تلك الخاصة باقتسام الكفاءات، عبر حوار منتظم. ومن ناحية أخرى وجهت اللجنة نداء من أجل الاعتماد السريع لكل القوانين اللازمة لإنجاح واستكمال مسار المصالحة وإصدارها وتنفيذها. وأشارت كذلك إلى أن استمرارا متواصلا لمسار المصالحة من شأنه أن يشجع المجتمع الدولي على تقديم دعمه ومساعدته الاجتماعية والاقتصادية. ودعت اللجنة المؤسسات القمرية إلى التعجيل بتنفيذ العملية التي تقضي إلى عقد الانتخابات المقررة طبقا لروح ومضمون الدستور. كما سجلت اللجنة

الالتزام الذي أعربت عنه جميع الأطراف لاحترام أحكام الدستور المتعلقة بالرئاسة الدورية للاتحاد بين الجزر وضرورة وتحضير انتخابات نزيهة.

8- كما جددت اللجنة التزامها بمواصلة دعم شعب ومؤسسات اتحاد جزر القمر في الجهود المبذولة من أجل استكمال المصالحة الوطنية. وبهذا الصدد التزمت اللجنة بإقامة مجموعة دعم تتشكل من خبراء أفريقيين بارزين مختصين في الإجراءات البرلمانية والدستورية والمالية وكذا في القضايا العسكرية والأمنية، قصد دعم المؤسسات القمرية وتجاوز المشاكل العالقة لا سيما تلك الخاصة بتقاسم الكفاءات.

9- التمسّت اللجنة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم اللازم للمؤسسات القمرية، كما التمسّت من المؤسسات المالية الدولية بحث الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب السائد في جزر القمر والتحلي بتفهم أكبر. ومن ناحية أخرى التزمت اللجنة بتفعيل جهود الاتحاد الأفريقي من أجل عقد مائدة مستديرة للمانحين لفائدة جزر القمر في موريشيوس.

10- أثناء وضع اللمسّات الأخيرة على هذا التقرير، كانت المفوضية تعمل على متابعة مقررات اللجنة الوزارية. وأود في نفس الوقت التأكيد على أن مساعدة الاتحاد الإفريقي وبقية المجتمع الدولي لا يمكن أن تحقق النتائج المنشودة إلا إذا أبدت الأطراف القمرية الإرادة السياسية وروح التوافق. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى التطور المشجع الطارئ في العلاقات بين الاتحاد والجزر المستقلة منذ الاجتماع الوزاري المنعقد في مايو 2005.

ثانياً: الصومال

11- قمت خلال اجتماع أبوجا بإطلاع المجلس على الوضع في الصومال. وأكدت على التطور المسجل في مسار السلام لا سيما انتخاب البرلمان الفدرالي الانتقالي، وانتخاب عبد الله يوسف أحمد، رئيساً للحكومة الفدرالية الانتقالية في أكتوبر الماضي. كما أكدت على المشاكل التي تواجه هذه الحكومة والمؤسسات الفدرالية الانتقالية فيما يخص نقلها من كينيا إلى الصومال.

12- خلال الفترة قيد البحث ، تم إحراز تقدم ملحوظ حقيقة في إعادة تجديد مقر المؤسسات الفيدرالية الانتقالية وقد تم إطلاق هذه العملية رسمياً في نيروبي، كينيا في 13 يناير 2005 بمغادرة الرئيس عبد الله يوسف أحمد تم انتقال بقية المؤسسات الفيدرالية الانتقالية إلى الصومال. وكانت العملية تجري بالسلامة بالرغم من استمرار تباين وجهات النظر داخل المؤسسات الفيدرالية الانتقالية حول مسائل سياسة عسكرية حساسة تواجه الصومال وخاصة مسألة إعادة نقل المؤسسات الفيدرالية الانتقالية إلى مقديشو أو إلى بعض بلدان العبور لأسباب أمنية وتشكيلة القوات الأجنبية التي تنشر في الصومال، فضلاً عن

ذلك ، هناك مشكلة إنعدام تمويل النفقات التشغيلية لعملية نقل هذه المؤسسات مما يعرقل سير عملها.

13- يتذكر المجلس بأن رئيس الحكومة الفدرالية الانتقالية خاطب مجلس السلم والأمن في 25 أكتوبر 2004 طالبا من الاتحاد الأفريقي دعم حكومته من خلال نشر قوة تعدادها ما بين 15000 و20000 فردا لإحلال السلام في الصومال. وطلب المجلس من المفوضية بحث الطلب وإعداد توصيات بشأنه. وبناء على ذلك نظمت المفوضية لقاءات للخبراء العسكريين يومي 4 و5 نوفمبر بأديس أبابا ويومي 15 و16 ديسمبر 2004 في نيروبي لبحث سبل ووسائل المساعدة على استقرار الوضع الأمني في الصومال، ودعم نقل المؤسسات الفدرالية الانتقالية ومدها بالدعم اللازم في فترة ما بعد الانتقال. وإن الاجتماع الـ22 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 5 يناير 2005 والذي بحث نتائج لقاء الخبراء في نيروبي، قبل مبدئيا، إيفاد بعثة للاتحاد الأفريقي لدعم السلام في الصومال. كما طلب الاجتماع من المفوضية أن تقدم له توصيات حول مهمة هذه البعثة وحجمها وتركيباتها وشروط تمويلها.

14- كما يذكر المجلس الاجتماع الذي عقده رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد) على هامش الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد في أبوجا يومي 30 و31 يناير 2005. وقد تطرق رؤساء دول وحكومات إيقاد إلى مسار السلام في الصومال بالنظر إلى تأخر نقل الحكومة الفدرالية الانتقالية من كينيا إلى الصومال والمشاكل المتعلقة بها. كما أصدروا بيانا أعربوا فيه عن التزام جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا بتوفير قوات و/أو تجهيزات لنشر بعثة لدعم السلام من أجل ضمان أمن وسلامة الحكومة الفدرالية الانتقالية بعد نقلها إلى الصومال وضمان استمرار نتائج مسار إيقاد للسلام.

15- ونتيجة لذلك اعتمد المؤتمر مقورا يرحب ببيان أبوجا لرؤساء دول وحكومات إيقاد ويطلب من مجلس السلم والأمن توكيل إيقاد بنشر هذه البعثة لدعم السلام في انتظار إيقاد بعثة دعم السلام التابعة للاتحاد الإفريقي. كما طلب المؤتمر من المفوضية تقديم الدعم والمساعدة. وفي هذا السياق اعتمد الاجتماع الـ24 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 7 فبراير 2005 قرار سمح فيه على الخصوص لإيقاد بنشر بعثة دعم السلام في الصومال وتوفير الدعم الأمني للحكومة الفدرالية الانتقالية من أجل التوصل إلى نقلها إلى الصومال وكذا ضمان استمرار نتائج مسار السلام لإيقاد والسعي إلى إعادة السلم والأمن بما في ذلك تدريب الشرطة والجيش.

16- تلبية لطلب مجلس السلم والأمن ومراعاة للقرارات المشار إليها أعلاه، فقد أرسلت المفوضية بعثة لتقصي الأحداث/الاستطلاع إلى الصومال من 14 إلى 26 فبراير 2005. وكانت البعثة تتشكل من خبراء عسكريين، وممثلين عن

المفوضية التي قادت هذه البعثة ومن أمانة إيقاد، ومن جامعة الدول العربية، وبعض الدول الأعضاء في إيقاد من بينها إثيوبيا التي لم يشارك ممثلها سوى في المداولات الأولية في نيروبي، وكينيا وأوغندا، وكذلك من الحكومة الفدرالية الانتقالية. وقد دعت المفوضية دولاً أعضاء في إيقاد وهي جيبوتي وإرتريا والسودان إلى إرسال ممثلين للمشاركة في بعثة تقصي الأحداث/استطلاع. غير أن هذه الدول لم ترسل ممثليها في الوقت اللازم لمرافقة البعثة. كما أن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وإيطاليا والسويد المدعويين لإرسال ممثلين لمرافقة البعثة عدلوا عن ذلك في اللحظة الأخيرة بحجة عدم توفر الأمن لممثليهم. فرغم العراقيل الناجمة عن انعدام الأمن في العاصمة ومناطق أخرى من البلاد، فقد نفذت البعثة مهمتها بنجاح.

-17-

انعقد الاجتماع الـ29 لمجلس السلم والأمن في 12 مايو 2005 لبحث تقريرين حول نتائج بعثة تقصي الأحداث/الاستطلاع واجتماعات التخطيط العسكري لإيقاد المنعقدة من 7 إلى 14 مارس 2005 بعنتيبي في أوغندا لإعداد خطة نشر قوات إيقاد وكذا اجتماع الدورة العادية السلك لمجلس الـ24 وزراء إيقاد المنعقد بنيروبي في 17 و18 مارس 2005 الذي بحث من بين مسائل أخرى، خطة نشر بعثة دعم السلام لـ إيقاد في الصومال. ودعا رئيس وزراء الحكومة الفدرالية الانتقالية خلال هذا اللقاء، الاتحاد الإفريقي وإيقاد والمجتمع الدولي بأكمله إلى تقديم أقصى حد من الدعم بغية المساعدة على استعادة الأمن في بلده وتسهيل نقل المؤسسات الفدرالية الانتقالية. كما دعا إلى الإسراع في نشر بعثة دعم السلام لـ إيقاد في الصومال من أجل استقرار الوضع الأمني، وذلك قبيل نقل المؤسسات الفدرالية الانتقالية. وأعلن كذلك عن اعتماد البرلمان الفدرالي الانتقالي في 11 مايو 2005 وثيقة حول موضوع نقل الحكومة الفدرالية الانتقالية ومؤسسات فدرالية انتقالية أخرى ونشر بعثة دعم السلام لـ إيقاد في الصومال. وفضلاً عن ذلك دعا الاتحاد الإفريقي إلى أن يبادر بطلب إعفاءات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول حظر الأسلحة المفروضة على الصومال من أجل السماح بتنفيذ بعثتين دعم السلام للاتحاد الإفريقي وإيقاد.

-18-

وسجل مجلس السلم والأمن، من بين أمور أخرى، الجهود التي بذلتها الحكومة الفدرالية الانتقالية والمؤسسات الفدرالية الانتقالية الأخرى والأطراف الصومالية من أجل تسوية المشاكل التي تواجه مسار المصالحة بما في ذلك مبادرة بعض القادة الصوماليين بتحسين الوضع الأمني في العاصمة في إطار خطة مقديشو للأمن والاستقرار. كما سمح المجلس، في مرحلة أولى، بنشر بعثة دعم السلام لـ إيقاد التي تشمل كتيبتين إحداهما من السودان والأخرى من أوغندا، بناء على ما تم الاتفاق عليه في الدورة العادية الـ24 لمجلس وزراء إيقاد، وذلك على أساس أن يحل الاتحاد الإفريقي محل

هذه البعثة فيما بعد. وفي هذا الصدد ، تلقت الدورة العادية الخامسة والعشرون لمجلس وزراء الإيجاد المنعقدة في نيروبي في 12 يونيو 2005 التأييد بأن قوات بعثة دعم السلام للإيجاد من كل من السودان وأوغندا مستعدة للنشر فور الحصول علي الموارد ورفع حظر الأسلحة من قبل الأمم المتحدة عن القوات.

19- أود إطلاع المجلس على أن المفوضية تبذل حاليا جهودا من أجل تفعيل البعثة الأولية للاتحاد الأفريقي في نيروبي التي ستحل محل بعثة إيقاد لدعم السلام عند انتهاء المرحلة الأولى. كما تسعى المفوضية وأمانة إيقاد، بناء على طلب مجلس السلم والأمن، إلى تعبئة أموال لتفعيل وتمكين بعثة إيقاد لدعم السلام في الصومال من أداء عملها بشكل عادي. وفي هذا الصدد وجهت رسالة للأمين العام للأمم المتحدة طالبا منه دعم الجهود للحصول على إعفاء من الحظر على الأسلحة.

20- وفي هذا الشأن قمت بإيفاد بعثة لتقصي الأحداث إلى صومالي لاند من 30 أبريل إلى 4 مايو 2005 لإجراء مشاورات مع سلطات الجمهورية المستقلة المعلن عنها حول عدد من المواضيع الخاصة بالسلام الشامل في الصومال. والتقت البعثة برئيس صومالي لاند الذي أكد أن بلده لن يعود إلى الاتحاد البائد مع الصومال. وفي هذا الصدد أكد أن الاتحاد فشل في تحقيق أهدافه. وبالتالي أحدث معاناة كبيرة لدى شعب صومالي لاند. كما أشار إلى أن نظام سياد بري وجيوشه عاملوا الشعب بعنف وارتكبوا أعمالا وحشية في صومالي لاند. ومن ناحية أخرى وجه نداء للاعتراف بصومالي لاند كدولة مستقلة وذات سيادة داخل الحدود الاستعمارية الموجودة من 26 يونيو 1960 عندما نال البلد الاستقلال من بريطانيا. وتوجهت البعثة كذلك إلى بعض المدن في صومالي لاند للاطلاع على آراء الشعب.

ثالثا: مسار السلام بين إثيوبيا وإرتريا:

21- قمت بتقديم عرض إلى المجلس خلال دورته الأخيرة حول مسار السلام بين إثيوبيا وإرتريا. وأوضحت على الخصوص انعدام التقدم في مسار السلام بسبب المواقف المتعارضة بين الطرفين حول تنفيذ قرار ترسيم الحدود الذي صدر عن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا في إبريل 2002. كما أوضحت البعد الجديد الذي أضفى على مسار السلام بفضل مقترح من إثيوبيا، يتضمن خمس نقاط تم الإعلان عنه في 25 نوفمبر 2004.

22- وخلال المرحلة قيد البحث، بقي مسار السلام معرقلا بسبب المواقف المتعارضة للطرفين، إذ تؤكد إرتريا على ضرورة الالتزام بقرار ترسيم الحدود المؤرخ في إبريل 2002. ومن جهتها تدعو إثيوبيا إلى حوار مسبق لمعالجة "أخطاء قرار ترسيم الحدود واستحالة تطبيقه". وفي الواقع فإن

- عملية ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإرتريا كما قررتها لجنة ترسيم الحدود الإثيوبية الإرترية، لم تشهد أي تقدم.
- 23- رغم انعدام التقدم في مسار السلام يظل الوضع في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئاً ومستقراً. غير أنه يتم تسجيل عدد من علامات التوتر داخل هذه المنطقة وحولها تتمثل فيما يلي:
- القيود المستمرة على حركة قوات حفظ السلام مع أن الوضع شهد بعض التحسن في المناطق المجاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة.
 - أحداث إطلاق النار أسفرت عن قتلى وجرحى.
 - ميليشيات تحمل أسلحة وذخائر يحظر حملها في المنطقة.
 - عدم تقديم الميليشيات بطاقات هوية عند الطلب أدى إلى إثارة الشكوك والاتهامات لدى الطرفين.
 - تحرك عدد كبير من الميليشيات في المنطقة الأمنية المؤقتة دون الإخطار المسبق عن ذلك.
 - ارتفاع عدد القوات في جنوب المنطقة.

24- في 24 فبراير 2005 أصدرت لجنة ترسيم الحدود الإثيوبية الإرترية تقريرها الـ16، أكدت فيه دواعي مواصلة مهمتها كما نص عليها اتفاق الجزائر. وأكدت اللجنة في التقرير أنه "رغم جهودها لضمان استئناف عملية الترسيم فإنها لم تتمكن من تحقيق ذلك". وذكرت اللجنة من بين المشاكل القائمة تنظيم اجتماع في 22 فبراير بلندن دعي إليه الطرفان. إرتريا كانت قد قبلت الدعوة فيما رفضتها إثيوبيا مشيرة إلى أن هذا اللقاء سابق لأوانه وديم النتيجة ومن شأنه أن يضر بمسار ترسيم الحدود. ونظرا للصعوبات القائمة اتخذت اللجنة خطوات لغلق مكاتبها في كلا البلدين، مؤكدة أن خط الحدود تم رسمه بشكل قانوني ونهائي بقرار منها وأن أي تصرف لا يتطابق مع هذا الخط يعد غير قانوني.

25- ردت إثيوبيا على تقرير لجنة ترسيم الحدود، أولاً، بالتأكيد على ما وصفته بالتصريحات والنتائج الخاطئة الواردة في تقرير اللجنة لا سيما فيما يخص إدعاء اللجنة بأن إثيوبيا رفضت الحوار، وتعريف اللجنة برسم للحدود لا يتطابق مع الممارسة الدولية، واعتراف اللجنة بالحاجة إلى تغيير ترسيم الحدود في منطقتين، من القطاع الأوسط، حيث سيكون التطبيق الصارم لخط الترسيم مستحيلاً، وقبل إثيوبيا المبدئي لقرار ترسيم الحدود. وذكرت إثيوبيا بأن قرار اللجنة حول ترسيم الحدود أكد بوضوح أن موقع الحدود المرسومة لن يعرف إلا بعد الترسيم. ومن جانب آخر فإن اللجنة في قرارها أكدت أن الإحداثيات ليست نهائية وأنه ينبغي جمع مزيد من المعلومات قبل معرفة

الإحداثيات النهائية. وبصفة عامة فقد جددت إثيوبيا "التزامها بتحقيق سلام دائم مع إرتريا يتعدى ترسيم الحدود وتطبيع العلاقات.

26- في 14 مارس 2005، نظرا لانسداد مسار السلام وبعض الحوادث في المنطقة الأمنية المؤقتة وتبعاً للمشاورات مع بعض شركاء الاتحاد الإفريقي، قمت بتوجيه رسالة لرئيس الاتحاد معرباً عن قلقي لحالة العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا واقترحت عقد لقاء لشهود اتفاق الجزائر لبحث الإجراءات الملموسة الواجب تطبيقها من أجل الخروج من المأزق الذي آلت إليه عملية السلام. وأثناء إنهاء هذا التقرير كانت المفوضية تبحث عن كيفية عقد هذا اللقاء.

27- فضلاً عن ذلك اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة في 14 مارس 2005 القرار رقم 1586 (2005) الذي ينص بالخصوص على تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا إلى غاية 15 سبتمبر 2005. ودعا الطرفين للامتناع عن تكثيف القوات في المناطق المجاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة والامتناع عن التهديد باستخدام العنف بينهما، مؤكدة على مسؤولية إثيوبيا وإرتريا بالدرجة الأولى في تنفيذ اتفاق الجزائر وقرار لجنة ترسيم الحدود الإثيوبية – الإرترية. كما دعت الطرفين إلى المبادرة بتطبيع العلاقات بينهما بما في ذلك عن طريق الحوار السياسي من أجل اتخاذ إجراءات إضافية لبناء الثقة وتعزيز التقدم المحرز إلى حد الآن باستعمال إطار لجنة الحدود الموجود. ومن ناحية أخرى جدد المجلس نداه للطرفين للتعاون الكامل والسريع مع لجنة ترسيم الحدود وخلق الظروف الضرورية لاستئناف رسم الحدود بصفة عاجلة. كما طلب من إثيوبيا أن تشرع دون شروط مسبقة في تنفيذ رسم الحدود باتخاذ الخطوات اللازمة قصد تمكين اللجنة من ترسيم الحدود بصفة عامة وعاجلة.

28- خلال الفترة قيد البحث، واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا القيام بدورها في المنطقة الأمنية المؤقتة رغم تقليص قوتها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1560 (2004) المؤرخ في 14 سبتمبر 2004. وفي هذا الصدد واصلت بعثة الاتصال للاتحاد الإفريقي في إثيوبيا وإرتريا مهام المتابعة مع بعثة الأمم المتحدة في المنطقة الأمنية المؤقتة. وأود أن أدعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الحدود.

رابعاً: السودان:

أ) جنوب السودان:

29- كلل مسار السلام في السودان الذي بادرت به بإقاد بالنجاح في 9 يناير 2005 بتوقيع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق للسلام الشامل واضعين بذلك حداً لأطول نزاع مسلح في أفريقيا. وكان مجلس السلم والأمن قد رحب في اجتماع لبيبرفيل المنعقد في يناير 2005 بهذا الاتفاق

وأعرب عن قناعته بأن هذا الاتفاق يشكل إطاراً يسمح بتسوية المسائل موضوع الخلاف في السودان بما في ذلك النزاع في دارفور. كما رحبت الدورة العادية الرابعة للمؤتمر بالتوقيع على الاتفاق وهنأت الأطراف السودانية لهذا النجاح الباهر.

30- يجري تنفيذ الاتفاق في مرحلتين وتتمثل المرحلة الأولى في فترة ما قبل

المرحلة الانتقالية وتدوم لـ 6 أشهر وقد بدأت في يوم التوقيع على الاتفاق. وستليها ابتداء من يوليو 2005 مرحلة مؤقتة تدوم 6 سنوات ستتوج باستفتاء حول مستقبل جنوب السودان. ويجدر التذكير بأن الاتفاق ينص على إنشاء بعض المؤسسات والآليات كال دستور الوطني المؤقت، خلال الفترة الانتقالية. وسيشكل هذا الدستور قاعدة بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وأطراف سياسية أخرى. وفي هذا الصدد تعد المشاركة الكاملة لجميع الأطراف السودانية شرطاً أساسياً لتجسيد الاتفاق فعلياً وإتمام عملية مراجعة الدستور بنجاح قبل 9 يوليو 2005 وهو الموعد الذي ستصبح فيه الحكومة الانتقالية السودانية عملية كلياً. كما تكتسي لجنة الإحصاء والتقييم نفس الأهمية داخل الاتفاق. وستكلف هذه اللجنة بمسؤولية مراقبة تنفيذ الاتفاق وتقييم هام في منتصف الفترة للترتيبات الوحيدة ولكن لن يتم تأسيسها إلا بعد اعتماد الدستور الوطني الانتقالي.

31- من أهم المسائل في إطار اتفاقية السلام الشاملة تشكيل اللجنة الوطنية لمراجعة

الدستور خلال مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية. ويتوقع أن تنظم هذه اللجنة وتستكمل عملية مراجعة شاملة للدستور. وهذه العملية جارية بالرغم من أن الأحزاب السياسية السودانية الأخرى قد استكملت بأنها لا تشمل الجميع؟ والهدف الرئيسي للجنة الوطنية لمراجعة الدستور هو إعداد نص دستور وطني انتقالي يكون الأساس لحكومة الوحدة الوطنية ستتكون من حكومة السودان والجيش / الجبهة الوطنية لتحرير السودان والأحزاب السياسية الأخرى. ويتوقع أن تقدم اللجنة التي قد استكملت معظم عملها مشروع الدستور الوطني الانتقالي للتصديق عليه من قبل الجمعية الوطنية السودانية ومجلس التحرير الوطني للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يوليو 2005.

32- بعد التصديق على الدستور الوطني الانتقالي، يقوم المشير عمر حسن البشير

والدكتور جون قارنق بأداء اليمين كالرئيس والنائب الأول لرئيس جمهورية السودان. ومن 9 يونيو يكون أمام الزعيمين شهر واحد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي ستبدأ عملها في 9 أغسطس 2005. وستكون هناك مشاورات أيضاً بين الرئيس والنائب الأول للرئيس والأحزاب السياسية السودانية الأخرى حول تشكيل حكومة تصريف الأمور في جنوب السودان.

33- من المهم أيضاً في إطار اتفاقية السلام الشاملة لجنة التقييم والتقدير المكلفة بالمسؤولية الحساسة المتعلقة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية وإجراء تقييم نصف مرحلي مهم لترتيبات الوحدة . وسيتم إنشاء هذه المؤسسة بعد اعتماد الدستور الوطني الانتقالي .

34- قد تم تشكيل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار كأداة ضرورية من قبل الأطراف لمراقبة اتفاقية وقف إطلاق النار ، في حديثه جويًا طبقاً لاتفاقية السلام الشاملة. أن هذه اللجنة التي هي هيئة عسكرية لصنع القرار وتشمل ممثلي الأمم المتحدة ، مسئولة أمام اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار التي تشمل عضويتها كبار الممثلين السياسيين من الأحزاب وكبار الضباط في القوات المسلحة السودانية والجيش/الحركة الوطنية لتحرير السودان ، مسئولة أمام الرئاسة.

35- عملاً باتفاقية السلام الشاملة ، قام الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان بفتح مكاتب في الخرطوم للقيام بمسؤولياتها كجزء من حكومة الوحدة الوطنية السودانية . وفي هذا الصدد ، يتوقع أن ينتقل رئيس الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان إلي الخرطوم خلال الأسبوع الأول من يوليو 2005 . فضلاً عن ذلك لدي قيادة الجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان برنامج جارٍ يشمل إرسال الأعضاء إلي مختلف البلدان للتدريب علي مسائل الحكم الجيد والدبلوماسية كجزء من استراتيجية تحول الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان إلي حزب سياسي فعال يقوم بأداء مهامه في الحكومة الوطنية خلال الفترة الانتقالية يوليو 2005 مرحلة انتقالية تدوم ل 6 سنوات وستتوج باستفتاء حول مستقبل جنوب السودان. ويجدر التذكير بأن الاتفاق ينص علي إنشاء بعض المؤسسات والآليات كالدستور الوطني المؤقت ولجنة التقييم والتقدير واللجنة العسكرية المشتركة بشأن وقف إطلاق النار.

36- في 24 مارس 2005 ودعماً لتنفيذ الاتفاق قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة عبر قراره 1590(2005) إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى السودان في مرحلة أولية تدوم 6 أشهر. كما قرر أن تتكون هذه البعثة مما يقارب 1000 فرد من العناصر العسكرية ومدنية بما في ذلك 715 فرداً من الشرطة المدنية. وتوجد هذه البعثة حالياً في طور النشر.

37- يذكر المجلس أنه تقرر خلال دورة مابوتو في 2003 تأسيس لجنة وزارية لإعادة البناء ما بعد النزاع في السودان برئاسة جنوب أفريقيا من أجل دعم جهود إعادة البناء في هذا البلد. وقد اتخذت اللجنة عدة مبادرات منذ تأسيسها من ضمنها عقد ورشة عمل في كيب تاون في 18 فبراير 2005.

38- لقد رسم اجتماع كيب تاون استراتيجية لعمل الاتحاد الإفريقي في مرحلة إعادة البناء بعد النزاع في السودان ملحا على الجوانب السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد يجدر التذكير بأن المفوضية

وجنوب إفريقيا أرسلتا في يونيو 2004 فريقا فنيا استكشافيا للسودان لتحديد احتياجات البلد. وعليه فقد تم بعث رسائل للدول الأعضاء لتحديد المجالات التي يمكنه فيها تقديم افضل المساعدة للسودان. وحتى الآن وصلت الردود من الجزائر ومصر وكينيا ونيجريا وجنوب إفريقيا. وبناء على هذه الردود أعدت اللجنة "جدولا تنفيذيا" بغية تنفيذ مشاريع إعادة البناء في السودان. وستنسق مساهمات الدول الأعضاء مع مساهمات المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد تم التأكيد خاصة على ضرورة التعاون الوثيق مع بعثة التقييم المشتركة (الفريق الانتقالي الوطني المشترك). ويشارك في المسار الأمم المتحدة والبنك الدولي وحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.

39- وعليه فقد توجه أعضاء اللجنة إلى السودان من 22 إلى 26 مارس 2005 حيث أجروا لقاء مع الرئيس عمر حسن أحمد البشير، والنائب الأول للرئيس، على عثمان طه، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق لمناقشة احتياجات السودان لمرحلة ما بعد النزاع.

40- في 11 و12 أبريل 2005 تم عقد ندوة دولية للمانحين في أوصلو حول السودان. وقد شاركت في الندوة لجنة إعادة بناء خلال مرحلة ما بعد النزاع نيابة عن الاتحاد الأفريقي. وكان من الأهداف الأساسية للندوة التماس الدعم المالي الدولي لإعادة بناء السودان. وقد قدمت الهيئة المشتركة للحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والفريق الانتقالي الوطني المشترك وثيقة مشتركة حول احتياجات السودان في إعادة البناء لمرحلة ما بعد النزاع. وقد جمعت الندوة أكثر من 45 بلليون دولار أمريكي بالنسبة للمرحلة الأولى لخطة التنمية في السودان أي لفترة ما بين 2005 و2007. ويشمل هذا المبلغ المساهمات المتخصصة لتلبية احتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

(ب) دارفور:

41- لا يزال الوضع في دارفور يشكل موضوع انشغال عميق. فرغم الجهود التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتحسن الأوضاع في المناطق المنتشرة فيها، لا يزال انعدام الأمن سائدا على الميدان مع استمرار الاعتداءات على المدنيين وتصاعد أعمال اللصوصية وقطع الطريق والاعتداء على المنظمات الإنسانية والقوافل التجارية. وأود كذلك أن أشير إلى بعض عمليات إطلاق النار التي استهدفت أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتجهيزاتها. سجلت مؤخراً عمليات اختطاف وحجز عاملي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في منطقة تواجدتها.

42- وقد أثر الوضع الأمني السائد سلبا على عملية توزيع المساعدة الإنسانية على السكان المدنيين. وحسب الأمم المتحدة فإن إجمالي عدد السكان المتضررين في دارفور كان يقدر بحوالي 245 مليون إلى غاية أول مارس 2005 منهم

186 مليون من المشردين وهو ما يمثل ارتفاعا في عدد السكان المتضررين قدره 45646 (39% منهم من المشردين) حتى يناير 2005. وبالإضافة إلى السكان المتضررين داخل دارفور هناك ما يقارب من 200000 لاجئ فروا عبر الحدود إلى تشاد المجاورة بسبب النزاع منذ أوائل سنة 2003. ويتوقع أن يرتفع عدد السكان المتضررين في دارفور في الأشهر القادمة نظرا لظهور سكان جدد في حاجة إلى مساعدة بسبب سوء الموسم الزراعي ونقص الأمطار واستمرار انعدام الأمن.

43- وعلى هذه الخلفية تم إيفاد بعثة لتقييم الأوضاع بقيادة المفوض المكلف بالسلم والأمن إلى السودان من 10 إلى 22 مارس 2005. وقد انضم كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى هذه البعثة التي تهدف أساسا إلى تحديد الاحتياجات وتعزيز جهود دعم السلام في دارفور. وبخصوص الوضع الأمني والإنساني السائد، سجلت البعثة اتجاها نحو تحسن عام لا سيما في المناطق التي انتشرت فيها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وقد تم عرض توصيات على الاجتماع الـ 28 لمجلس السلم والأمن المنعقدة في 28 أبريل 2005 بعد بحثها من جانب لجنة الأركان لهذا المجلس. وبعد ما لاحظ أن بعثة الاتحاد الإفريقي على الميدان لم تكن بالقوة الكافية للقيام بمهامها بشكل فعال، قرر مجلس السلم والأمن رفع قوة البعثة إلى 1716 عسكريا مع مستخدمين مدنيين، بما في ذلك 1560 فردا من الشرطة، مع نهاية سبتمبر 2005. ومنذ ذلك الحين اتخذت المفوضية عددا من الإجراءات لتسهيل نشر القوة المرخصة في إطار الجدول الزمني المحدد بما في ذلك اجتماع للبلدان المساهمة بالقوات في أديس أبابا في 13 مايو 2005 ليتبعه مؤتمر لإعلان التعهدات بما في ذلك المساهمات العينية المساهمات في 26 مايو 2005. من أجل تعبئة الموارد المالية واللوجستية المطلوبة. وقد تم التعهد بمبلغ حوالي 300 مليون دولار أمريكي ناهيك عن الالتزامات العينية.

44- وفيما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سياسي شامل، تجدر الإشارة إلى أن الفترة قيد البحث تميزت بمشاورات مكثفة مع الأطراف التي عرض عليها مشروع بروتوكول إطار لفض النزاع في دارفور وكذا مع الوساطة التشادية، وسلطات نيجيريا بصفتها أحد الوسيطيين وكذا شركاء الاتحاد الإفريقي. ومن المقرر أن تستأنف المحادثات في أبوجا في العاشر من يونيو 2005. وأود بهذا الصدد أن أشير إلى أنني قمت بتعيين سالم أحمد سالم، الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية كمبعوثي الخاص لدارفور مكلف بعملية التفاوض. وأملني كبير في أن تفضي المفاوضات القادمة إلى تسوية شاملة في أقرب وقت.

خامسا: جمهورية الكونغو الديمقراطية:

45- أشرت في تقريره خلال الدورة السادسة العادية للمجلس التنفيذي إلى التقدم المحرز في سبيل إعادة السلم والاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أبلغت المجلس بالتحديات العديدة التي يجب مواجهتها خلال المرحلة الانتقالية.

46- تميزت الفترة قيد البحث بتطورات إيجابية ملموسة رغم التوتر المستمر ضمن الطبقة السياسية الكونغولية وتزايد انعدام الأمن لا سيما في إيتوري. وفي هذا الشأن أحدث إعلان رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في بداية السنة، عن احتمال تأجيل الانتخابات، غليانا داخل الطبقة السياسية الكونغولية. فدعا بعض المسؤولين السياسيين الموقعين على الاتفاق الشامل غير الأعضاء في المؤسسات الانتقالية، أنصارهم إلى النزول إلى الشارع للتظاهر ضد طريقة سير مسار المرحلة الانتقالية. وقد أسفرت أعمال العنف التي أعقبت المظاهرات عن عدة قتلى وجرحى. كما شكل هذا الوضع تهديدا خطيرا على استمرار مسار السلام والفترة الانتقالية. وقد أدى هذا الوضع إلى تعبئة المجتمع الدولي الذي التزم أكثر بمواكبة المرحلة الانتقالية مما سمح بتعجيل بحث القوانين المتعلقة بالمسار الانتخابي وتسهيل كشف نوايا مختلف المسؤولين بالنسبة للمواعيد الانتخابية. وفي إطار هذه الديناميكية الجديدة اعتمدت (غرفتا الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) مشروع الدستور في 16 مايو 2005 في جلسة علنية بحضور الرئيس كابيلا وثابومبيكي. وسيعرض المشروع قريبا للاستفتاء. ولكن الوضع يظل هشاً ويقتضي من المجتمع الدولي تعبئة مستمرة لا سيما من أجل ضمان تنظيم الانتخابات التي تسجل نهاية المرحلة الانتقالية في المواعيد المحددة لها في دستور الفترة الانتقالية. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن البرلمان الانتقالي قد قرر ، بناء على اقتراح من اللجنة الانتخابية المستقلة ، تأجيل الانتخابات بستة شهور.

47- من جانب آخر ساهمت آليات التحقيق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من ناحية وبين جمهورية الكونغو ورواندا وأوغندا (الثلاثية) من ناحية أخرى في إعادة بناء الثقة بين البلدان الثلاثة. وتعزيز الأمل في إحلال سلام دائم في المنطقة. كما يساهم الاتحاد الإفريقي بفعالية في هذا الآليات، وبهذا الصدد فإن الضباط الأحد عشر (11) الذين عينهم الاتحاد للمشاركة في أنشطة فرق التحقيق المشتركة قد استهلوا بالفعل عملهم على أرض الميدان. كما شارك الاتحاد في كل الاجتماعات المنظمة في إطار الثلاثية (جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا).

48- قامت المفوضية أيضا بجملة من الأعمال الرامية إلى تنفيذ مقرر الاجتماع الـ 23 لمجلس السلم والأمن حول نزع السلاح ومن القوات المسلحة الرواندية سابقا (انتراهاموي) والجماعات المسلحة الأخرى المتواجدة في شرق الكونغو. وفي هذا الإطار توجهت بعثة إعلامية من 27 فبراير إلى 8 مارس

2005 إلى كينشاسا وكيغالي وكذلك إلى أروشا لدى المحكمة الجزائية الدولية حول رواندا. كما انعقد اجتماع استشاري حول نزع السلاح ومن القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي والجماعات المسلحة الأخرى في شرق الكونغو، في 15 و16 مارس 2005، ضم الاتحاد الإفريقي ووفود جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا وممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما نظمت المفوضية يوم 22 أبريل 2005 في أديس أبابا، اجتماعاً للخبراء العسكريين للدول الأعضاء في لجنة هيئة الأركان لمجلس السلم والأمن ولجنة الاتحاد الإفريقي حول جمهورية الكونغو الديمقراطية قصد بحث التدابير العملية لتنفيذ مقرر مجلس السلم والأمن. وقدم الاجتماع توصيات حول مهمة القوة الإفريقية، وتشكيلها وقيادتها وعلاقتها مع القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو المنتشرة في منطقة العمليات وكذا حول ضرورة إيفاد بعثة فنية تقيمه إلى المنطقة.

49- في هذا السياق، نشرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بياناً يوم 31 مارس 2005 في روما أعلنت فيه هذه الحركة السياسية العسكرية إدانتها للإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا في 1994 ولمرتكبيها وعن تخليها عن الكفاح المسلح والتزامها بإدراج برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أعدته الأمم المتحدة. قد قامت بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، بعد هذا البيان، بتهيئة مواقع لتجميع المقاتلين وعائلاتهم قبل نقلهم إلى رواندا. غير أن هذه المواقع بقيت فارغة حتى ساعة صياغة هذا التقرير.

50- تجدر الإشارة في الختام إلى أن الوضع يظل مقلقاً في إيتوري حيث لا زالت بعض الجماعات المسلحة تواصل الاعتداء على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو وترفض إلقاء أسلحتها. غير أن الموقف الصارم لهذه البعثة إزاء المجموعات المتشددة سمحت لـ 14000 عنصر مسلح بمن فيهم العديد من الأطفال الجنود بتسليم أسلحتهم طواعية.

سادساً: بوروندي:

51- دخل مسار السلام والمصالحة في بوروندي مرحلته الأخيرة بحيث تم اعتماد الدستور لما بعد المرحلة الانتقالية عبر استفتاء جرى في 28 فبراير 2005. وكان الجدول الزمني الأصلي للانتخابات الذي نشر في 16 أكتوبر 2004 ينص على إجراء الاقتراع ما بين 26 نوفمبر 2004 (الاستفتاء) و22 أبريل 2005 الانتخابات الرئاسية. غير أن عدة مشاكل حالت دون احترام هذين المواعدين إذ تم إعداد جدول زمني آخر ينص على عقد مختلف الاقتراعات كما يلي: الانتخابات البلدية في 3 يونيو 2005 والانتخابات التشريعية في 4 يوليو 2005 وانتخابات مجلس الشيوخ في 29 يوليو 2005 والانتخابات الرئاسية في 19 أغسطس 2005 والانتخابات التالية في 23 سبتمبر 2005.

وعليه فقد قررت القمة الـ24 للمبادرة الإقليمية حول السلم في بوروندي المنعقدة في 22 أبريل 2005 في عنتبي في أوغندا تمديد الفترة الانتقالية إلى غاية 26 أغسطس 2005، موعد تأدية الرئيس المنتخب اليميني الدستورية.

52- ثم تنظيم الانتخابات البلدية يوم 3 يونيو 2005 علي الرغم من بعض الحوادث التي وقعت في ست بلديات من ضمن 129 بلدية توجد في البلاد وأحرز المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية / قوات الدفاع عن الديمقراطية، علي الأغلبية المطلقة بحصوله علي 67ر62% من الأصوات، متبوعاً بالجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي (48ر20%)، وبعدها حزب الوحدة من أجل التقدم الوطني (25ر5%). وأنتهت اللجنة الانتخابية يوم الخميس 9 يونيو ، نشر القوائم الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية التي ستبدأ حملتها يوم 19 يونيو 2005 .

53- عرض حزب تحرير شعب هوتو/قوات التحرير الوطنية وهي آخر حركة مسلحة لم تنضم إلى مسار المصالحة الشروع في مفاوضات جادة مع الحكومة الانتقالية لبوروندي والعمل على وضع خطة سلام دائمة. وعقب مباحثات استكشافية انعقدت من 5 إلى 12 أبريل 2005 بين وزارة الخارجية التنزانية وقوات التحرير الوطنية حول مصداقية هذا العرض تم تقديم تقرير في هذا الشأن إلى قمة المبادرة الإقليمية في 22 أبريل 2005. لاحظت القمة تطورا ملموس خلال هذه المباحثات وسمحت للرئيس بنيامين ماكابا باستقبال رئيس حزب تحرير شعب هوتو قوات التحرير الوطنية بأغاتون رواسا.

54- عقب هذا الاتصال ساعد الرئيس ماكابا على إجراء لقاء بين رئيس بوروندي دوميتيان ندايزي وأغاتون رواسا. واثّر هذا اللقاء الذي جرى بدار السلام في 15 مايو 2005 أعلن الطرفان عن وقف فوري للأعمال العدائية وقررا إعداد فرق فنية تتكفل بتحديد آليات وقف دائم لإطلاق النار وذلك في موعد لا يتجاوز شهر. كما التزم الطرفان باستئناف المفاوضات في أقرب وقت دون إعاقة المسار الانتخابي الجاري. وقد أجرى ممثلي الخاص في بوروندي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة الحاضرين بدار السلام، بهذه المناسبة، مباحثات مع الرئيس ندايزي ثم مع وأغاتون رواسا للتعبير عن مساندة وتشجيع المنظمين. وفي 6 يونيو أوفدت بعثة من الخبراء للإنضمام إلي خبراء الأمم المتحدة وأوغندا وتنزانيا ، لمساعدة الأطراف علي مواصلة مباحثاتها حول إقامة آلية لوقف إطلاق النار.

55- موازاة مع المسار السياسي فإن مسار إصلاح القطاع الأمني المتميز على الخصوص بعمليات نزع السلاح من المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، يستمر بشكل عادي. وعليه فقد تم تسريح 7329 مقاتلا منهم 6281 رجلا و409 امرأة و639 طفلا ما بين 2 ديسمبر 2004 و28 أبريل 2005. وحسب اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج فقد تم دفع أكثر من ملياري

فرنك بوروندي على الفور للأشخاص المسرحين دعماً لعملية إعادة الإدماج. وقد أعلنت هذه اللجنة عن الشروع قريباً في عملية "إعادة الإدماج". وتجدر الإشارة إلى أن 2300 طفل جندي قد تم تسريحهم قبل الشروع الرسمي في عمليات التسريح في 2 ديسمبر 2004.

56- كما تتعلق القضية الأمنية بنزع السلاح من السكان المدنيين الذي يشمل على الخصوص مليشيات حركتين هما "حراس السلام" وهي مليشيات حكومية ومليشيات المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوى الدفاع عن الديمقراطية وتنظيم عملية نزع السلاح هذه بموجب مرسوم رئاسي تم توقيعه في 4 مايو 2005 خاصة من خلال تأسيس اللجنة الوطنية لنزع الأسلحة التي تتكفل بإعداد وتنفيذ استراتيجيات لهذا الغرض.

57- دائماً بشأن الجانب الأمني لمسار السلام في بوروندي يجدر التذكير بأن مجلس السلم والأمن كان قد سمح في اجتماعه يوم 15 نوفمبر 2004 لقوة الحماية الجنوبية الأفريقية المنتشرة في بوروندي لحماية الشخصيات السياسية، أن تعمل من الآن فصاعداً تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. وبغية تحديد التدابير العملية لتنفيذ القرار توجهت بعثة تقييم مشتركة بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى بوجومبورا من 11 إلى 14 أبريل 2005. وأصبحت عملية إشراف الاتحاد الأفريقي على قوة الحماية فعليه من الآن فصاعداً. وفي الأسابيع المقبلة ستعكف اللجنة على إنهاء الاتفاق حول الوضع القانوني للقوات للتوقيع عليه مع الحكومة البوروندية بغية تنظيم وجود قوة الحماية بدلاً من المذكرة الموقعة مع حكومة جنوب أفريقيا ومذكرة الاتفاق التي ستوقع مع منظمة الأمم المتحدة حتى تتمكن من تقديم الدعم اللوجستي اللازم من خلال عملية الأمم المتحدة في بوروندي. كما ستقوم اللجنة بمساعدة الأمم المتحدة التي اقترحت تقديم مساعدتها في هذا المجال، بخصوص حملة لتعبئة الموارد لتمويل عمليات قوة الحماية.

58- في الختام فإن مسار السلام في بوروندي يجري بشكل عادي إذ سيتوج بالتأكيد بانتخاب رئيس جمهورية سيتم تنصيبه في 26 أغسطس 2005. وسيبقى على بوروندي بالطبع أن تعكف على إعادة بناء بلدها بمساعدة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي.

سابعاً: البحيرات الكبرى:

59- يذكر المجلس أن مسار المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى دخل مرحلته الثانية بعد اعتماد الإعلان حول السلم والأمن والديمقراطية والتنمية، خلال القمة الأولى للمؤتمر التي انعقدت في دار السلام من 19 إلى 20 نوفمبر 2004. ويؤكد هذا الإعلان على عزم رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مسار المؤتمر على جعل منطقة البحيرات الكبرى فضاء سلام وأمن دائمين واستقرار سياسي واجتماعي ونمو وتنمية متبادلة، وفضاء

تعاون يقوم على استراتيجيات وسياسات التراضي في إطار مصير مشترك طبقاً لرؤية الاتحاد الأفريقي، مع المشاركة التامة للسكان وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي بأكمله.

60- فضلاً عن ذلك فإن الإعلان يلزم رؤساء دول المنطقة بإشراك المجتمع الدولي (لا سيما منظمة الأمم المتحدة وجميع وكالاتها) والاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية والإقليمية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية ورابطة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين في التنمية، إلى تقديم الدعم لبلدان المنطقة من خلال إعلان منطقة البحيرات الكبرى "منطقة خاصة لإعادة البناء والتنمية، تحظى بصندوق خاص لإعادة بنائها. كما أسس الإعلان لجنة وزارية إقليمية تدعمها اللجنة الإقليمية التحضيرية، تتولى إعداد مشاريع البروتوكول وبرامج العمل.

61- عقد المؤتمر اجتماعه الأول في كيغالي من 15 إلى 18 فبراير 2005 مستهلاً بذلك المرحلة الثانية من المسار الذي سيختتم بعقد القمة الثانية للمؤتمر في نيروبي في نوفمبر 2005. وقد أسس اجتماع كيغالي على الخصوص 4 مجموعات فنية تتألف من خبراء لبلدان "المحور" من أجل العمل على أحد المواضيع الأربعة للمؤتمر والمتمثلة في السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والقضايا الاجتماعية والإنسانية. كما قام بإعداد قائمة بأسماء مشاريع البروتوكولات والبرامج التي يجب إعدادها. واعتمد مشروع الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة.

62- عقدت المجموعات الفنية اجتماعها الأول في ممباسا من 4 إلى 8 أبريل 2005 لبحث صلاحيات وقائمة مشاريع البروتوكولات وبرامج العمل المعتمدة خلال اجتماع كيغالي. وتقوم الأمانة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بوضع اللمسات الأخيرة على هذه الوثائق قبل عرضها على بلدان "المحور". وستبحث المجموعات الفنية هذه الوثائق قبل أن تعرض على اللجنة الوزارية الإقليمية المشتركة لبحثها وإضفاء بعض التحسينات عليها خلال اجتماعها التحضيري للقمة الثانية. وسيشكل إعلان دار السلام مع بروتوكولات وبرامج العمل التي سيتم اعتمادها خلال القمة الثانية "ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى".

63- وشاركت المفوضية بشكل فعال في جميع مراحل المسار حيث حضرت كل الاجتماعات المنعقدة في إطار المسار التحضيري للقمة الأولى وتلك الجارية بخصوص القمة الثانية، كما وفرت خدمة الترجمة الفورية والتحريرية في معظم الاجتماعات المنظمة في إطار مسار المؤتمر. فضلاً عن ذلك تنوي رفع مستوى مكتب الاتصال للاتحاد الإفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي وتكثيف عدد العاملين فيه ووسائل العمل. وينبغي توطيد دعم الاتحاد الإفريقي في مسار المؤتمر من أجل الاستجابة لطبيعة الأنشطة المعقدة في

المرحلة الثانية من المسار ولتوضيح أعمال المفوضية بشكل أكثر في الأمانة المشتركة.

64- يتوقف نجاح هذه المرحلة الثانية على تعزيز التعاون والشاركة بين الاتحاد

الإفريقي والأمم المتحدة في إطار الأمانة المشتركة المكلفة بتسيير المسار. كما يتوقف بقدر كبير على تجسيد تحكم بلدان "المحور" على هذا المسار. وينبغي أن يتجسد هذا التحكم في إرادة سياسية حقيقية من خلال مشاركة فعلية إلى جانب الشركاء في التنمية وتمويل أنشطة المسار التحضيرية للمرحلة الثانية من المؤتمر وتعبئة الموارد في المنطقة من أجل تشكيل قاعدة "الصندوق الخاص لإعادة بناء" المنطقة المعلن عنها بـ "منطقة خاصة لإعادة البناء والتنمية" في إعلان دار السلام.

65- كان الدعم السياسي والدبلوماسي والفني والمالي لرابطة أصدقاء منطقة

البحيرات الكبرى حاسما في إنجاح المرحلة الأولى من مسار المؤتمر. وفي إطار تحضير المرحلة الثانية عقدت لجنة التوجيه للصندوق الائتماني للرابطة اجتماعا في لاهاي في 11 أبريل 2005 وفي 24 مايو 2005 ، حيث جددت خلالهما التزامها بالاستمرار في تقديم دعمها للمسار.

66- كما يجب أن تتبنى رابطة الأصدقاء التي تؤيد إعلان دار السلام، إعلان

منطقة البحيرات الكبرى "كمنطقة خاصة لإعادة البناء والتنمية" وتزويدها بـ "صندوق خاص" لإعادة بنائها. وفي هذا الشأن يتعين على بلدان المنطقة والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والشركاء الملتزمين بالمسار. لا سيما رابطة أصدقاء المنطقة، مضاعفة الجهود لمشاطرة هذه الفكرة الجيدة مع باقي المجتمع الدولي بغية تحقيق الأهداف المنوطة بالمؤتمر.

67- خلال اجتماع عام حول المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى

المنعقدة في 17 يونيو 2005 ، وبعد تسجيل التقدم المحرز في المسار ، حث مجلس السلم والأمن البلدان الأعضاء في المؤتمر علي التنفيذ الفوري للأحكام الخاصة ذات الصلة الواردة في الإعلان، ولاسيما تلك المتعلقة بإحلال الأمن علي الحدود المشتركة وإعادة اللاجئين الطوعية، ونزع الأسلحة ، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم ، ومبدأ عدم التدخل وعدم التحريض . ورحب المجلس كذلك بقرار إعلان منطقة البحيرات الكبرى "منطقة خاصة لإعادة البناء والتنمية" تتوفر علي صندوق خاص لإعادة البناء .

ثامنا: جمهورية أفريقيا الوسطى:

68- في جمهورية أفريقيا الوسطى تميزت الفترة قيد البحث بتنظيم انتخابات رئاسية

وتشريعية. ويذكر المجلس أنه من بين الأمور التي استرعت انتباهه خلال

دورة يناير 2005 المأزق الذي نشأ بعد نشر قرار المحكمة الدستورية التي أُلقت 7 ترشيحات من بين 12 ترشيحا لمنصب رئيس الجمهورية. وأمام هذا الطريق المسدود اتفق جميع المترشحين على الالتقاء في ليبرفيل من أجل إيجاد الحل المناسب لهذا الوضع. وعقب مناقشات أجريت تحت رعاية الرئيس الحاج عمر بنجو أونديمبا، تم التوقيع على اتفاق في 22 يناير 2005. ونص الاتفاق على أنه سيرخص لأحد عشر (11) مرشحا المشاركة في الانتخابات الرئاسية باستثناء الرئيس السابق، فليكس باتاسين نظرا لتعرضه لملاحقات قضائية وأن اللجنة المشتركة الانتخابية المستقلة ستتكلف بنشر النتائج وأن المحكمة الدستورية هي الوحيدة التي من شأنها أن تحاط علما بالمنازعات الانتخابية.

69- جرى الدور الأول من الانتخابات الرئاسية في 13 مارس 2005 حيث فاز خلالها الجنرال فرانسوا بوزيزي بالمرتبة الأولى بـ 97ر42% من الأصوات (382ر241) يليه مارتين زيغيلي، مرشح حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى بـ 53ر23% (209ر357) من الأصوات ثم أندريه كولنبا من التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى بـ 36ر16% (945ر145). ومن ثم فقد شهد الدور الثاني الذي أجرى في 8 مايو 2005 تنافسا بين الجنرال فرانسوا بوزيزي ومارتين زيغيلين حيث فاز الجنرال بوزيزي بـ 64ر6% من الأصوات مقابل 35ر6% لمارتين زيغيلي الذي اعترف بفشله وهنا منافسه وكما دعا أنصاره إلى ملازمة الهدوء.

70- ولم يحصل المرشح مارتين زيغيلي على دعم كل أطراف اتحاد القوات الحية للأمة وهو تحالف يتشكل من مختلف المترشحين المعارضين للجنرال بوزيزي. وقد انحاز جان بول نغوباندي (5ر06%) وشارل ماسي (22ر3%) وكذا أبيل غومبا إلى الجنرال بوزيزي في حين لم يعط أندريه كولنغا أي تعليمات.

71- بالنسبة للانتخابات التشريعية، فإنه تم توفير 17 مقعدا في الدور الأول مقابل 87 في الدور الثاني. وقد حصل حزب التوافق كواناكوا، وهو تحالف أنصار الجنرال بوزيزي، على الأغلبية النسبية بـ 40 مقعدا من بين 105. كما تقدم 34 منتخبا باسم المستقلين. ومن جهتها ألغت اللجنة الانتخابية المشتركة المستقلة الاقتراع في إحدى مقاطعات جنوب البلاد.

72- وإذا كان الدور الأول قد جرى في هدوء نسبي فإن الدور الثاني اتسم ببعض الحوادث خلال الإعلان عن النتائج في بعض المقاطعات. فقد أدان مرشحو حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى وبعض الأحزاب السياسية أعمال العنف والتخويف والفساد التي طبعت الدور الثاني حيث عرضت عدة طعون على المحكمة الدستورية.

73- من جانب آخر لازالت الدولة تجد صعوبات كبيرة أمام هذه الأعباء الثقيلة وفي دفع أجور الموظفين بانتظام وفي موعدها. وعلى المستوى الأمني، سمح نشر القوة المتعددة الأطراف للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا بتأمين جزء كبير من المقاطعات داخل البلاد وعقد انتخابات رئاسية وتشريعية. وفي هذا السياق يجدر التذكير بأن المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا طلبت موافقة الاتحاد الأفريقي لتقديم دعم مادي للقوة المتعددة الأطراف في إطار مرفق إحلال السلام في أفريقيا الذي وضعه الاتحاد الأوروبي بناء على طلب الاتحاد الأفريقي. وبعد اتفاق المفوضية والبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لتقييم احتياجات القوة المتعددة الأطراف الموفدة إلى بانغي، تم تقديم مساعدة تقدر بـ 38ر3 مليون يورو لهذه القوة بالنسبة للفترة ما بين نوفمبر 2004 ويونيو 2005. وستنتهي مهمة هذه القوة في 30 يونيو 2005 غير أنه يتعين ضمان تجديدها لتجنب الفراغ الذي لا تستطيع مواجهته القوات المسلحة الحالية لإفريقيا الوسطى المنتشرة تدريجيا على الميدان. كما التمسست المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا من جديد دعم الاتحاد الأفريقي للحصول على تمويل جديد للقوة المتعددة الأطراف.

74- وتشكل الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تمت مؤخرا خطوة هامة نحو إعادة الإستقرار إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. ويتعين حاليا تعزيز هذا التقدم من خلال تشجيع مختلف المتعاملين في إفريقيا الوسطى للتخلي بالمسؤولية والمشاركة الفعلية في جهود النهوض الاجتماعيين والاقتصادي وإعادة بناء البلاد. وأود أن أشيد بهذا الصدد إلي أنه عند انتهاء صياغة هذا التقرير كان مبعوثي الخاص إلي جمهورية إفريقيا الوسطى صندوق فيالا متأهب للتوجه إلي بانجي ونجامينا لإجراء مشاورات مع الأطراف المعنية.

تاسعا: كوت ديفوار:

75- خلال الاجتماع الـ 23 لمجلس السلم والأمن المنعقد في ليرفيل في 15 يناير 2005 اتخذت قرارات هامة لإعادة إنعاش مسار المصالحة الوطنية في كوت ديفوار. وفي أعقاب ذلك لم يدخر الرئيس تابومبيكي أي جهد لإنجاح خارطة الطريق التي أعدها إثر لقائه مع الأطراف الإيفوارية في ديسمبر 2004. وتمثلت جهوده في إبقاء الاتصال مع كل الأطراف الإيفوارية وضمان قدرتها على تنفيذ خارطة الطريق هذه وتعزيز الثقة والبحث الدقيق لنقاط الخلاف حول برنامج نزع الأسلحة من المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والتفكير في حلول ، وتقدير انعكاساتها لدى مختلف الأطراف. وقد لقيت هذه المبادرة دعم مجلس الأمن الذي أجل العقوبات المرتقبة في اللائحة 1572 قصد تمكين الوساطة من بلوغ أهدافها.

76- كان مجلس الأمن قد تبني في أول فبراير 2005 القرار رقم 1584 (2005) حول تعزيز الحظر على الأسلحة. وفي 10 مارس 2005 عرضت لجنة متابعة اتفاق ليناس ماركوسيس على رئيس الجمعية الوطنية إعادة مراجعة القوانين حيز المطابقة لروح ومضمون هذا الاتفاق. وخلال نفس الفترة وقعت مظاهرات لمجموعات من الوطنيين الشباب طالبت بذهاب قوة ليكورن. ومن جهتها طلبت الأحزاب المعارضة في بيان صدر في 31 مارس إبقاء القوات الفرنسية.

77- وتوصل الرئيس مبيكي إثر جهود مضيئة إلى جعل أهم الأطراف الإيفوارية المتنازعة توقع في 6 أبريل 2005 في بريتوريا على اتفاق حول مسار السلام في كوت ديفوار (اتفاق بريتوريا). وإن هذا الاتفاق الذي يتضمن 18 نقطة يتناول، من بين أمور أخرى، الإعلان المشترك لإنهاء الحرب، ونزع السلاح، وتفكيك الميليشيات، وبرنامج نزع الأسلحة من المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والأمن في المنطقة الواقعة تحت مراقبة القوات الجديدة، وأمن أعضاء الحكومة التابعين للقوات الجديدة، وتفويض السلطات لرئيس الوزراء، واللجنة الانتخابية المستقلة، وتنظيم الانتخابات، ومسألة التأهيل لرئاسة الجمهورية التي ينبغي ألا يتحدث عنها الوسيط إلا بعد مشاوره الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة.

78- في رسالة بتاريخ 11 أبريل 2005، طلب الرئيس أمبيكي من الرئيس، لوران قباقيو، تنفيذ أحكام المادة 48 من الدستور الإيفواري. فبعد استشارة القوى الحية للأمة ومسؤولي مؤسسات الدولة، قرر الرئيس قباقيو اللجوء إلى المادة 48 من الدستور، والسماح بالتالي لكل الموقعين على اتفاق ليناس ماركوسيس مؤهلين للانتخابات الرئاسية. وبخصوص ألسان دارمان واثارا الذي يرأس من التجمع الجمهوري، فإن التأهيل الذي منح له لا تجوز صلاحيته إلا بالنسبة لانتخابات أكتوبر 2005 وهو لا يخص جنسية. وفي نفس الوقت أوكلت الدولة الإيفوارية عملية إحصاء المنتخبين وإعداد قوائم وبطاقات الناخبين للمعهد الوطني للإحصائيات. غير أن هذا القرار أحدث ردود فعل شديدة من قبل الأطراف المعارضة.

79- رحب مجلس الأمن في قراره رقم 1600 (2005) المعتمد في 4 مايو 2005 بتوقيع الأطراف الإيفوارية على اتفاق بريتوريا. كما أشاد بالقرار الذي اتخذه الرئيس تابو مبيكي حول التأهيل لرئاسة الجمهورية. وأعرب بارتياح عن إعلان الرئيس قباقيو أن كل المترشحين المعينين من قبل الأحزاب السياسية الموقعة لاتفاق ليناس ماركوسيس يعتبرون مؤهلين للرئاسة.

80- طبقا لما نص عليه اتفاق بريتوريا اجتمعت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لكوت ديفوار والقوات الجديدة في 14 و 16 أبريل 2005 في بواكن برئاسة رئيس الوزراء سيدوي ديارا، وبحضور ممثل الوسيط والممثل

الخاص المساعد للأمين العام للأمم المتحدة وقائدي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن. وبعد ذلك التقى الطرفان في داوكرو في 19 أبريل من أجل تحديد ترتيبات سحب الأسلحة الثقيلة من خط المواجهة. وبالفعل تم سحب هذه الأسلحة في 21 أبريل 2005. ومن 2 إلى 6 مايو 2005 استضافت العاصمة السياسية ياموسوكرو منتدى مشتركاً من أجل إعداد برنامج وطني لنزع الأسلحة من المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ومع ذلك فإن هذا التطور المشجع تخللته مواجهات عرقية من 29 إلى 1 مايو ومن 31 مايو إلى 6 يونيو 2005 أسفرت عن عدة ضحايا في دويكوي في غرب البلاد.

81- بعد مفاوضات مكثفة ومحاولات فاشلة، وقعت هيئة الأركان العامة لكوت ديفوار والقوات الجديدة، في ياموسوكرو في 14 مايو 2005، اتفاقاً يحدد الترتيبات العملية لنزع الأسلحة من المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وعقب هذا الاتفاق ستسمح عملية نزع الأسلحة التي ستبدأ في 27 يونيو وتنتهي في 10 أغسطس بتسريح 48000 مقاتل و500 رمتد سابق و500 ر5 من الموالين للنظام. وتقدر التكلفة الإجمالية لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بـ85 مليار فرنك أفريقي. وفي نفس السياق بدأت عملية نزع الأسلحة من الميليشيات وتفكيكها في فويغلو بغرب كوت ديفوار في 25 مايو 2005. وعليه فإنني أشجع الأطراف الإيفوارية على الاستمرار في هذا النهج من خلال احترام التعهدات التي التزمت بها والعمل على التنفيذ التام لاتفاق بريتوريا.

تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن القوى الجديدة أعلنت خلال مؤتمر صحفي عقد في أبيدجان يوم 13 يونيو أنها ليست معنية ببرنامج وخطة عمل تسريح المقاتلين ونزع أسلحتهم المعلن عنهما في 14 مايو. وقالت أن المسألة تتعلق بمقترحات قدمتها إلى رؤساء أركان الجانبين ، اللجنة المكلفة بهذه العمليات. ورأت أن ضمان سلامة الأشخاص وتحديد مواقع تجميع المقاتلين وإعادة تأهيلهم، ومراجعة بعض النصوص غير المطابقة لاتفاق ليناس ماركوسيس، تظل شروطاً مسبقة لا يمكن تجاهلها ، قبل كل عملية لنزع الأسلحة.

أمام هذا التطور الجديد قامت لجنة متابعة إتفاق ماركوسيس بزيارة إلى المنطقة الموجودة تحت مراقبة القوى الجديدة يوم 14 يونيو 2005 ، وهذا بعد لقائها بالطرف الحكومي . وأجرى وفد بعثة المتابعة مباحثات مع مسؤولي القوى الجديدة ، وزار موقع تمرکز المقاتلين في بواكي التي لم يتم تهيئتها حتى الآن. وأعربت لجنة المتابعة عن قلقها وذكرت بالإجراءات المتخذة أو التي هي بصدد اتخاذها من جانب الأمم المتحدة:

- تعيين ممثل خاص للإشراف على الانتخابات .
 - تعزيز مهمة وعدد القوات المحايدة.
 - إعداد قرار جديد حول كوت ديفوار .
- توجهت لجنة المتابعة بعد ذلك إلي بوندوكو في المنطقة الحكومية حيث زارت أيضاً مواقع تمركز المقاتلين . ويبدو حسب مسؤول اللجنة الوطنية لنزع الأسلحة وتسريح المقاتلين أن المواقع الحكومية الأخرى من المتوقع أن تكون جاهزة بنسبة 80% .

أوفد وسيط الاتحاد الأفريقي من ناحيته وفداً برئاسة أياندي نتسالوبا من إدارة إفريقيا بوزارة خارجية جنوب أفريقيا لإستئناف الحوار مع الأطراف الإيفوارية. والتقى الوفد القوي الجديدة في 15 يونيو 2005 في بواكي . ومن المقرر أن يجري مباحثات أخرى مع أطراف النزاع الأخرى.

علي الصعيد الإنساني ، زاد الوضع تدهوراً بعد المواجهات العرقية الخطيرة التي وقعت في غرب كوت ديفوار منذ بداية السنة. كما أن وضع حقوق الإنسان لا يزال مقلقاً .

82- أشجع الأطراف الإيفوارية علي مواصلة الجهود المبذولة غداة إبرام اتفاق بريتوريا، وذلك من خلال احترام الالتزامات التي تعهدت بها وأن تعمل من أجل التنفيذ الكامل بهذا الاتفاق.

عاشرا: ليبيريا:

83- منذ فبراير 2005 وإلى غاية الآن تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق أكرام للسلام الشامل المبرم في شهر أغسطس 2003. وقد شرعت اللجنة الانتخابية الوطنية في المسار الرامي إلى عقد انتخابات في أكتوبر 2005 بدءا ببرنامج التدريب على الانتخابات في نهاية يناير والذي كان متبوعا ببرنامج تسجيل الناخبين ضمن النداءات التي وجهتها الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية وفئات أخرى من المجتمع التي تتضمن تحالف المعارضين، الذين دعوا إلى تأجيل الانتخابات. وردا على هذا النداء أوضحت مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيريا أن الانتخابات لن تؤجل وأن الاتفاق سيطبق تطبيقا تاما.

84- وبعد انتهاء مسار نزع الأسلحة والتسريح في نوفمبر الماضي، تم الشروع في برنامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل وغير أنه لم يتمكن سوى من تغطية الربع من مجموع عدد المقاتلين السابقين. يواجه هذا البرنامج حاليا مشاكل مالية تعوق تنفيذه الكامل. وقد جدد المانحون مؤخرا التزاماتهم بتمويل البرنامج شريطة أن تقوم الحكومة الوطنية الانتقالية بإبداء الإرادة السياسية في إظهار شفافية أكرام في عملياتها. علاوة على ذلك تم اقتراح دمج برنامج

إعادة الإدماج وإعادة التأهيل مع برنامج المشردين واللاجئين قصد التنسيق بين السياسات فيما يخص هذه الشرائح من السكان. وحتى الآن ، ظلت صعوبات تنفيذ برنامج إعادة التأهيل والتسريح مصدر قلق أمني بالغ في البلاد لأن بعض المقاتلين القدامى هددوا بتعطيل عملية الانتخابات ما لم تتم الاستجابة لمطالبهم المتعلقة بإعادة التأهيل.

85- تم حالياً إيلاء اهتمام كبير في هذا المجال لبرنامج عودة المشردين واللاجئين. وهناك تحديات كبيرة تطرح مع قدوم موسم الأمطار وانعكاسه على حركة السكان أمام ضعف البنى التحتية.

86- رداً على الاتهامات بالفساد وغياب الشفافية والنزاهة، أنشأت الحكومة مجموعة عمل مناهضة للفساد كلفتها بالبحث في الادعاءات بالفساد في القطاع العام. غير أن المجموعة لم تظهر أية فعالية بحيث لا يزال يتعين على الحكومة الوطنية الانتقالية أن تبدي إرادة كافية واستعداد لتطبيق سياسات وإجراءات إصلاحية لوقف انتشار الفساد. وقد ركز المجتمع الدولي بشدة على ضرورة تعزيز الدور القيادي في المسائل الخاصة بالحكم الاقتصادي والسياسي الرشيد والإدارة المالية السليمة.

87- وجدت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية نفسها متورطة في الادعاءات بالفساد على مستوى القيادة خلال النصف الأول من السنة. وفي الوقت الحالي فإن الهيئة منشغلة بالمنازعات بين المتورطين في عمليات الفساد تبعا للعمل التأديبي الذي تم ضدهم وضد البرلمان حول الطابع القانوني لعملية أخذ القرار داخل الجمعية.

88- بخصوص إعادة هيكلة وتشكيل القوات المسلحة الليبيرية، فقد تعطل البرنامج بسبب غياب الموارد المالية اللازمة لتسديد التكاليف المترتبة عن عملية فصل الضباط والجنود الذين لن يتم إعادة إدماجهم في القوات المسلحة الجديدة. غير أن هناك بريقاً من الأمل بعد التزام دول صديقة بتقديم قروض بقيمة 3ر5 مليون دولار تفصيله كما يلي : 1 مليون دولار، من الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا و3 مليون دولار من البلدان الصديقة بالإضافة إلى 3ر1 مليون دولار كسداد مسبق على الضرائب من أصل مبلغ إجمالي يقدر بـ16 مليون دولار. لقد بدأت عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية أخيراً في 15 يونيو 2005 وتراقب العملية لجنة المراقبة الدفاعية الاستشارية الخاصة التي يعتبر الاتحاد الأفريقي عضو فيها وتعمل اللجنة مع وزارة الدفاع التي لها مسؤولية الإشراف على البرنامج.

89- من جهتها استمرت المفاوضات في دعم المسار الجاري في ليبيريا. فإلى جانب مساهمة مكتب اتصال الاتحاد الأفريقي في مونروفيا في تنفيذ الاتفاق الشامل، توجه مبعوثي الخاص إلى ليبيريا من 2 إلى 10 أبريل 2005 لإجراء تقييم شامل للوضع. كما اتصل الاتحاد الأفريقي بالاتحاد الأوروبي للبحث عن

الدعم اللازم لإعادة بناء وإصلاح القوات المسلحة الليبيرية. وإلى حين إعداد هذا التقرير لازالت الجهود جارية من أجل مساعدة أكبر لمسار السلام في ليبيريا.

حادي عشر: غينيا بيساو:

90- يقوم الاتحاد الإفريقي منذ انقلاب الرئيس كومبايالا في 14 سبتمبر 2003

بتقديم دعمه لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية العودة النهائية للنظام الدستوري واستعادة الاستقرار في البلاد. وطبقا لميثاق المرحلة الانتقالية كانت الانتخابات التشريعية قد أقيمت في 28 و30 مارس 2004. هذا ورغم الاختلالات المسجلة فقد جرى الاقتراع في جو تسوده الحرية والعدالة والشفافية إذ حصل الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر على المرتبة الأولى بأغلبية نسبية بـ45 مقعدا بينما كسب الحزب من أجل التجديد الاجتماعي، تشكيلة الرئيس السابق كومبايالا، 35 مقعدا. أما الحزب الموحد الاجتماعي والديمقراطي لرئيس الوزراء السابق فرانسيسكو فالدول فقد حصل على 19 مقعدا، وحصل الاتحاد الانتخابي وهو تحالف لخمسة أحزاب صغيرة على مقعدين. وأخيرا لم يحصل التحالف الشعبي الموحد وهو تحالف حزبين، إلا على مقعد واحد.

91- كانت هذه الانتخابات قد سمحت في مايو 2004، بتشكيل حكومة بقيادة

كارلوس غوميز، رئيس الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر وتنصيب الجمعية الوطنية الشعبية الجديدة لمدة 4 سنوات. ومن خلال هذا التنصيب تم إنهاء ولاية المجلس الوطني الانتقالي وجعل اللجنة العسكرية جهازا استشاريا لدى الرئاسة. وستقام الانتخابات الرئاسية التي ستجعل العودة النهائية للنظام الدستوري في 19 يونيو 2005.

92- بينما كانت المرحلة الانتقالية تجري بشكل عادي وكان الوضع السياسي يشهد

تطورا مشجعا نوعا ما، شهدت العاصمة بيساو في 6 أكتوبر 2004 تمردا عسكريا أودى بحياة رئيس هيئة الأركان ورئيس قسم الأعلام العسكري. وقصد إيجاد حل للأزمة منحت مذكرة الاتفاق الموقعة في 10 أكتوبر 2004 بين المتمردين ورئيس الوزراء عفوا شاملا لكل الذين شاركوا في تمردات عسكرية من 1980. ولقد تم تبني هذا العفو الشامل، الذي أحدث خلافا في مجتمع غينيا بيساو، بموجب قرار اعتمدته الجمعية الوطنية الشعبية في 26 نوفمبر 2004.

93- ويكرس العفو الشامل، بالنسبة لجزء من الرأي العام، الإفلات من العقاب

ويجسد الاستهانة بالضحايا وعائلاتهم. ويرى معظم أعضاء الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر أن هذا العفو يبطل الأعمال المرتكبة في عهد الرئيس فييرا الذي قاد البلد من 1980 إلى 1999 والذي لا يجوز له ممارسة أي نشاط سياسي إلى غاية 2009، حسب الدستور السابق الذي كان

ساريا قبل سبتمبر 2003. وبالنسبة لكومبا يالا، الذي ترأس غينيا بيساو من 2000 إلى 2003 والذي يمنع كذلك من ممارسة الأنشطة السياسية إلى غاية 2008، بموجب ميثاق المرحلة الانتقالية المعتمدة بعد انقلابه، فإن العفو الشامل يبطل القرار الذي تخلى بموجبه عن السلطة وقبل بعدم تأهله للانتخابات لمدة خمس سنوات. ونتيجة لذلك قام رئيسا الدولة السابقين بتقديم ترشيحهما للانتخابات الرئاسية.

94- ضمن 21 مترشحا، قبلت المحكمة العليا 14 ورفضت 7. وترد من بين الترشيحات المقبولة ترشيح الرئيسين السابقين فييرا وكومبايالا ومالام باكاي سانها، رئيس الجمهورية بالإنابة من مايو 1999 إلى 2000، وهو مترشح الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، كما تم إعطاء فرصة جديدة لثلاثة مترشحين قدموا طعنوا لدى المحكمة العليا ومنهم رئيس الوزراء السابق، فادود. وعليه فسيكون هناك 17 مرشحا في الانتخابات الرئاسية.

95- رغم الهدوء الظاهر، هناك بعض التوتر نتيجة لتمرد 6 أكتوبر 2004 الذي اشتد في فترة ما قبل الانتخابات بسبب عدة أحداث منها تفكك بعض الأحزاب السياسية وترشيحات فييرا وكومبايالا المتنازع فيها والتصريح الذي أدلى به كومبايالا في 15 مايو 2005 والذي يطالب فيه بمشروعيته بصفته رئيس للجمهورية ويدعو فيه إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية، ومحاولته دخول القصر الرئاسي في ليلة 24 إلى 25 مايو بمساعدة مجموعة من العسكريين.

96- أدعو الأحزاب والمسؤولين السياسيين في غينيا بيساو إلى التحلي بالنضج وروح المسؤولية والعمل على تعزيز الديمقراطية. ومن ناحيته سيواصل الاتحاد الإفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعم السلام في غينيا بيساو. وفي هذا الإطار قمت بإيفاد مبعوثي الخاص، فرانسيسكو ماديرا، إلى غينيا بيساو في يناير الماضي، للالتقاء بأطراف غينيا بيساو وتقييم الوضع. واستنتج مبعوثي الخاص ضرورة مواكبة العملية التي تفودها المفوضية حاليا، بجهود كبرى بما في ذلك فتح مكتب للاتصال للاتحاد الإفريقي في بيساو. وحث مجلس السلم، خلال اجتماعه الحادي والثلاثين (31) المنعقد في 8 يونيو 2005، جميع المرشحين للانتخابات الرئاسية وسائر أنصارهم، علي أن لا تمنع عن كل عمل من شأنه أن يزعزع المسار الانتخابي، وعلي أن تلتزم بقبول نتائج الانتخابات، وأن تعرض كل شكوى في هذا الشأن، علي الآليات التي انشئت لهذا الغرض. وفي نفس الوقت أشار مجلس السلم والأمن إلي ضرورة مساعدة المجتمع الدولي لكل الأطراف المعنية في غينيا بيساو ومن أجل ترقية الحوار السياسي بروح يسودها الحوار والوحدة، وذلك بهدف توطيد الجهود الرامية على تعزيز السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية

والاقتصادية وتسهيل كل الإصلاحات المطلوبة لهذا الغرض. وأعرب المجلس في الختام عن مساندته المبدئية لفتح مكتب للاتحاد في غينيا بيساو وطلب من المفوضية أن تقدم له مقترحات دقيقة في هذا الشأن.

ثاني عشر: التوجو:

97- اجتمع مجلس السلم والأمن في 7 فبراير 2005 عقب وفاة الرئيس نياسمبي إياديما في 5 فبراير، فأدان الطريقة التي تمت بها الخلافة بالتوجو، انتهاكا للدستور التوجولي والوثائق ذات الصلة للاتحاد الإفريقي. ومن جهة أخرى شجعت المجلس على الإبقاء على الاتصال الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكافة الأطراف المعنية قصد ضمان رد منسق وصارم على التغيير المناوئ للدستور الذي حدث في التوجو. كما أكد عزمه، طبقا للمادة 7 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن وإعلان لومي في يوليو 2000، حول التغييرات الحكومية المخالفة للدستور علي فرض العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن، وذلك بسبب عدم عودة السلطات الفعلية إلى الشرعية الدستورية. ومنذ ذلك الحين، قدم الاتحاد الإفريقي دعما مستمرا لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبهذا الصدد شاركت إلى جانب الرئيس ألوسانجو أوباسنجو، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، في القمة الاستثنائية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنعقدة في نيامي في 9 فبراير 2005 وفي الجهود الكبيرة الرامية إلى إلزام السلطات التوجولية الفعلية في العمل على العودة السريعة إلى النظام الدستوري.

98- قمت في 12 فبراير 2005 بنشر بيان أدنت فيه بقمع مسيرة الاحتجاج التي نظمتها المعارضة في لومي والتي أودت بحياة ثلاثة أشخاص. وقد استقبل الرئيس أوباسانجو في 17 فبراير السيد فور نياسمبي بأبوجا من أجل إجراء مشاور معه، حيث طلب خلاله الرئيس الحالي من نياسمبي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل العودة الفورية للنظام الدستوري.

99- عقب إعلان السيد نياسمبي في 19 فبراير 2005 عن تنظيم الانتخابات الرئاسية بعد 60 يوما وقراره البقاء في الحكم، قمت بإصدار بيان ذكرت فيه بالموقف المبدئي للاتحاد الإفريقي حول حتمية العودة إلى الشرعية الدستورية، وأكدت في 20 فبراير 2005 من جديد على إدانة الاتحاد الإفريقي لقرار السيد نياسمبي للبقاء في الحكم ورفضه لاي انتخاب حسب الشروط المعلن عنها من جانب السلطة القائمة. كما ذكرت بتعليق مشاركة التوجو في نشاطات الاتحاد الإفريقي إلى غاية العودة الفعلية للنظام الدستوري في هذا البلد.

100- أكد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ25 المنعقد في 25 فبراير 2005، تعليق مشاركة السلطات القائمة في التوجو وممثليهم في أنشطة كل أجهزة

الاتحاد الأفريقي وطلب من المفوضية الحرص على التنفيذ الصارم لهذا التعليق.

101- لدى إعلان السيد نياسمبي في 25 فبراير 2005 عن قراره بالاستقالة من منصب رئيس الجمهورية التوجولية واحترام قرارات قمة نيامي، قمت بتسجيل هذه الاستقالة مؤكدا ضرورة إجراء حوار سياسي من جميع الأطراف السياسية بغية ضمان تسيير يرضي الجميع للمرحلة الانتقالية لا سيما من خلال تنظيم انتخابات حرة وشفافة ومفتوحة للجميع.

102- لقد جرت الانتخابات الرئاسية في 24 أبريل 2005. وفي 25 أبريل، اجتمع الرئيس الحالي مع فور نياسمبي وجيلكريست أولمبيو في أبوجا من أجل نزع فتيل التوترات التي كادت أن تشتد عند إعلان النتائج. وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في 26 أبريل 2005 فوز السيد فور نياسمبي بـ 60% من الأصوات يليه إيمانويل أكيثاني بوب، الذي حصل على 19% و 38% وهاري أولمبيو على 55% 0%. وقد أسفرت التظاهرات التي تلت نشر النتائج عن عدة قتلى وجرحى. مما أدى إلى توجه نحو 30000 توجولي إلى بنين وغانا فرارا من العنف. وفي 30 أبريل توجهت بعثة مشتركة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى لومي حيث التقت بممثلي الحكومة والمعارضة.

103- امتداد لوساطة الرئيس أوباسانجو طلبت القمة المصغرة، لرؤساء الدول والحكومات حول الوضع في التوجو، المنعقدة في أبوجا في نيجيريا في 19 مايو 2005 بتبني إجراءات إعادة بناء الثقة ووضع إطار حوار من أجل تطبيع الوضع في البلاد وإتاحة تكوين حكومة اتحاد وطني تمثل مجموع الطبقة السياسية.

104- خلال اجتماعه الثلاثين المنعقد في 27 مايو 2005، وجه مجلس السلم والأمن نداء للأطراف التوجولية قصد التحلي بضبط النفس وبروح التوافق وبذل كل ما في وسعها للمشاركة في المصالحة الوطنية لا سيما بتوفير الظروف الملائمة لتشكيل حكومة للإنقاذ الوطني وبهذا الشأن ساند المجلس اقتراحي بتعيين مبعوث خاص قصد تسهيل الحوار بين الأطراف التوجولية وذلك بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإيفاد بعثة تحقيق قصد متابعة تطور الوضع السياسي والأمني والاجتماعي والإنساني وكذا وضع حقوق الإنسان.

ثالثا: خاتمة:

105- بعد إلقاء هذه النظرة على تطور أوضاع النزاع في القارة، يتبين أنه تم إحراز تقدم ملموس منذ الدورة السابقة للمجلس. وأود أن أنوه بجميع القادة ومؤسسات القارة اللذان ساهما في إحراز هذا التقدم، على أنه يجب بذل جهود

أكبر من أجل تعزيز هذا التقدم المسجل وتجاوز المشاكل القائمة أمام حل نزاعات أخرى.